

O

وزارة رئاسة مجلس الوزراء
الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس

مواصفة سودانية قياسية

مواصفة الإجازة النوعية

م س د ق 2008/3948



مقدمة:

الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس، هيئة علمية رقابية من مهامها إعداد المواصفات الوطنية بواسطة لجان فنية سودانية متخصصة بالتعاون مع الجهات ذات الصلة.

تم إعداد هذه المواصفة من قبل الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ضمن برنامج عمل اللجنة الفنية للكهربائيات والالكترونيات.

الإدارة العامة للمواصفات القياسية

المحتويات

1. المنتجات المطلوب إجازتها نوعاً
2. المواصفات المطلوب مطابقتها
3. المواصفات العالمية
4. التقديم للإجازة
5. العينات
6. الوثائق المطلوبة
7. رسوم شهادة الإجازة النوعية
8. المختبرات المجازة
9. تقييم تقارير الإختبارات
10. شهادة الإجازة النوعية
11. إلغاء الإجازة النوعية
12. تحديث بيانات الشهادة
13. قبول شهادات المختبرات الأجنبية المعترف بها قبل هيئة المواصفات السودانية
14. سجل الإجازة النوعية
15. حرية الإختبار للزبون
16. الإجازة الملغاة
17. وسم الأجهزة المجازة بعلامة الإجازة

مدخل

تطبيق المواصفات على الواردات أو المنتجات المحلية يستلزم كثيرا من الجهد والوقت والموارد. رفعا للأداء وتجويده وتقليلًا للتكلفة وتوفيرًا لجهد وموارد المنتجين والمستوردين تستخدم بلاد كثيرة نظام الإجازة النوعية. النظام يعتمد على إجراء إختبارات متكاملة وشاملة على عينة محدودة من كل إصدار لمنتج والسماح بتداوله أو إستيراده إذا إجتاز الإختبارات. يجب أن تكون وحدات المنتج المعني متماثلة لكل إصدار وإلا يجب إعادة الإختبارات لأي تعديلات تدخل عليه. بهذه الطريقة تختصر تكلفة الإختبارات للمنتج مع عدم الإخلال بدقة الإختبارات وشمولها.

1. المنتجات المطلوب إجازتها نوعاً
المنتجات الخاضعة للإجازة النوعية، يجب إجازتها النوعية
قبل السماح بإستيرادها أو توزيع إنتاجها المحلي. تخضع
المنتجات الواردة في الجدول (1) يمكن أن تجاز نوعاً.
يمكن تعديل الجدول مستقبلاً بإضافة منتجات أخرى أو
سحب أخرى.

2. المواصفات المطلوب مطابقتها
المواصفات السودانية

1. مواصفة الإمداد الكهربائي

2. مواصفة المقابس

3. مواصفة سلامة الأجهزة المنزلية الكهربائية

4. مواصفات السمعيات والمرئيات

5. مواصفة توزيع الطيف الكهرومغناطيسي

3. المواصفات العالمية

في غياب المواصفة السودانية تطبق المواصفة المختصة من هيئات التوصيف العالمية التالية، حسب ترتيبها:

1. مواصفات المفوضية العالمية للكهروتقنيات
 2. مواصفة المنظمة العالمية للمواصفات
 3. مواصفات الاتحاد الدولي للاتصالات
 4. مواصفات معهد مواصفات الاتصالات الأوروبي
 5. مواصفات معهد المهندسين الكهربائيين والإلكترونيين
 6. مواصفات البلاد التي تطبق الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس إتفاقاً للاعتراف المتبادل معها
- يجب أن يخلو المنتج من المواد الخطرة (ROHS).

4. التقديم للإجازة

التقديم للإجازة يتم بواسطة المصنّع المحلي أو الخارجي أو المورد (الوكيل) لنوع محدد وإصدار (Model) محدد.

يمكن لغير الوكلاء المعتمدين التقديم للإجازة لأنواع وإصدارات محددة، مع عدم حصر الإستيراد لهذه الأنواع أو الإصدارات عليهم، لكن سيطلب من أي مستورد لها التقدم لإجازة نوعية مع توزيع تكلفة الإختبارات على كل المتقدمين.

5. العينات

n يلتزم المتقدم بالطلب بضمان أن تكون العينة (العينات) المقدمة مطابقة للنوع والإصدار المحدد في الطلب.

n تحتفظ الهيئة بحق إستجلاب عينات من نفس المنتج مباشرة من الأسواق العالمية أو المحلية بإستقلال عن المتقدم للإجازة.

6. الوثائق المطلوبة

n خطاب طلب للإجازة النوعية وتعبئة نموذج التقديم.

n الوصف الوظيفي للأجهزة أو المعدات بالعربية أو الإنجليزية.

n الكتيب الأصلي (catalog) أو صفحات البيانات (Data sheets).

n تصريح بالمطلوبات للسلامة حال تخزين أو إستخدام المنتج.

n شهادة مطابقة المصنّع لمواصفات الجودة المعتمدة لدى الهيئة.

n شهادة مطابقة من مختبر معترف به من قبل الهيئة.

n بيانات المتقدم للإجازة النوعية.

7. رسوم شهادة الإجازة النوعية

تحدد اللوائح رسوم شهادة الإجازة النوعية وتقديم الطلب. رسوم الإختبارات يدفعها المتقدم للطلب مباشرة للمختبر المختار لإجراء المطابقة.

8. المختبرات المجازة

تحدد الهيئة السودانية للمواصفات المختبرات التي تقبل شهادات المطابقة للمنتجات الصادرة منها وذلك وفق مواصفة تحدد شروط إعتقاد هذه المختبرات.

9. تقييم تقارير الإختبارات

في حال الإختلاف في تفسير نتائج الإختبارات أو الإختلاف حول إجراءاتها تخضع المطابقة للجنة تحكيم مكونة من إختصاصيين.

10.. شهادة الإجازة النوعية

تصدر الهيئة السودانية للمواصفات شهادة الإجازة النوعية بناء على شهادة المطابقة الصادرة من مختبر معترف به.

11. إلغاء الإجازة النوعية

تحتفظ الهيئة بالحق في إلغاء شهادات الإجازة النوعية في الحالات التالية:

- الإختلاف بين العينات من نفس النوع
- إيقاف إنتاج أو دعم المنتج من قبل الجهة المصنعة
- 1. مخالفة المنتج المجاز لمواصفة سودانية مستحدثة، على أن تحدد فترة سماح حسب نوع ودرجة عدم المطابقة الناشئ.

12. تحديث بيانات الشهادة

يجب على المستفيد من الشهادة تحديث بياناتها لتكون آنية دوماً.

13. قبول شهادات المختبرات الأجنبية المعترف

بها من قبل هيئة المواصفات السودانية

يمكن للهيئة السودانية للمواصفات قبول شهادات من مختبرات أجنبية معترف بها.

تعد الهيئة قائمة محدثة من المختبرات المعترف بها.

14. سجل الإجازة النوعية

تحتفظ الهيئة السودانية للمواصفات بسجل شامل للمنتجات المجازة نوعاً.

15. حرية الإختيار للزبون

يجب على المستفيد من الشهادة عدم تقييد حرية الزبون في الإختيار.

يمكن للهيئة لضمان ما تقدم إلزام المستفيدين بتجزئة المنتجات لوحدات أصغر تمنح إجازة منفصلة.

16. الإجازات الملغاة

تحتفظ الهيئة بقائمة بالإجازات الملغاة والإعلان عنها.

17. وسم الأجهزة المجازة بعلامة الإجازة
يمكن لصاحب الشهادة وسم المنتجات بالعلامات المجازة من الهيئة لتوضيح نوع المطابقة ومداهها.
جدول المنتجات المسموح بإجازتها نوعا

م	<u>أجهزة ومعدات الاتصالات والبث الإذاعي والتلفازي</u>
1	أجهزة الإستقبال الإذاعي والتلفزيوني Radio and TV receivers
2	أجهزة التسجيل والتشغيل السمعية والمرئية Audio and Video recorders and Players
3	أجهزة الهاتف السلكي Telephone sets
4	أجهزة الهاتف الجوال Mobile handsets
5	أجهزة الإرسال الإذاعي Broadcasting transmitters
6	أجهزة الإرسال التلفازي والدوائر التلفازية المغلقة TV and CATV system ammeters
7	أجهزة الوصلات الراديوية Radio link equipment
8	الهوائيات Antennas
9	أجهزة الاتصالات اليدوية Hand held transceivers

Radio microphones	الميكروفونات الراديوية	10
Wireless telecommunication equipment	أجهزة الاتصالات اللاسلكية	11
Radio navigation equipment	أجهزة الملاحة الراديوية	12
Radio telephone system equipment	نظم الهواتف الراديوية	13
Remote control equipment operating on the radio principle	معدات التحكم عن بعد الراديوية	14
Security devices operating on the radio principle	معدات التأمين والسلامة الراديوية	15
	أجهزة الإستقبال الإذاعي	16
	أجهزة التلفاز	17
	أجهزة التسجيل الصوتي	18

<u>الأجهزة المنزلية</u>	
الثلاجات	19
المكيفات	20
غسالات الملابس	21
غسالات الصحون	22
المكاوي	23
خلاط المطبخ	24
المراوح	25
المصابيح الكهربائية وأجزائها	26
المفاتيح الكهربائية المنزلية والمقابس	27
السخانات	28
طبلمونات الكهربائية ومفاتيح التأمين	29
الكوابل والأسلاك الكهربائية للضغط المنخفض	30

المولدات	31
المصاعد	32
<u>أجهزة الحاسوب والشبكات</u>	
أجهزة الحاسوب الشخصي	33
الطابعات	34
معدات شبكات الحاسوب وتشمل كوابل التوصيل السلكية والبصرية والمحورية	35
الماسحات البصرية	36
العارضات projectors	37
منظمات الجهد والبطاريات	38
<u>أجهزة ومعدات متنوعة</u>	
الآلات الموسيقية	39
ماكينات التصوير	40

41	الآلات الحاسبة
42	ماكينات عد النقود
43	اجهزة الصراف الآلي
	<u>الأجهزة والمعدات الصناعية</u>
44	المحركات الكهربائية
45	اجهزة التحكم الصناعي
46	العدادات
47	القواطع (الفيوزات)
48	المحولات الكهربائية
49	اجهزة قياس الكهرباء

UNION OF CHAMBERS OF COMMERCE
CHAMBER OF IMPORTERS

Importers Of Elect. Appliances & Equipments Dept.



اتحاد الغرف التجارية
غرفة المستوردين

شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية

ورقة عمل حول

**أهمية تطبيق المواصفات القياسية والإشترطات الفنية
لتأمين جودة وسلامة المعدات والأجهزة الكهربائية .**

إعداد
اللجنة التنفيذية

شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية

تقديم :

الطاقة الكهربائية لها استخدامات متعددة في حياة الإنسان فهو يعتمد عليها في الإضاءة والتكييف وتشغيل الأجهزة و المصانع و الاتصالات و الطب و الزراعة والترفيه الخ.... ولقد باتت هذه الطاقة عنصرا هاما في حياة الإنسان ورفاهيته ومؤشرا واضحا يعكس مستواه الاجتماعي و الاقتصادي وأضحت حياته بدونها أمرا لا يمكن تحمله أو حتى مجرد تصوره .. وان كانت الكهرباء حيوية و مهمة جعلنا في أمس الحاجة لها في مناحي شتى في حياتنا ومعاشنا لكنها قد تكون ذات خطر داهم وشر مستطير يتمثل في إزهاق الأرواح و إتلاف الممتلكات إذا لم يكن هنالك مواصفات قياسية واشتراطات فنية للأجهزة والمعدات الكهربائية لتحقيق الأداء الجيد و السلامة الكافية .

إن المواصفات والمقاييس أضحت ثقافة اقتصادية جديدة وقد وصفها البعض بأنها دستور الصناعة الجديد ، ورغم الأهمية المتزايدة لها في المنافسة الاقتصادية العالمية لا تزال الرؤية المحلية لها ولدى كثير من الأطراف المعنية باعتبارها مسألة اختيار لا اضطرار ، ولكن في هذا العصر لم تعد هناك مساحة للاختيار بل تم تجاوزها إلى الاضطرار ، فالمواصفات والمقاييس اليوم تمثل ضرورة ملحة ، وعملية الوصول إلى إصدار المواصفة القياسية يحقق نقطة توازن بين جميع الأطراف المعنية وهم (المستهلك ، المستورد المصنع) ، وعلى الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس يقع العبء الأكبر لأن تسهم في تحقيق توازن هذه المعادلة الصعبة بين هذه الأضلاع الثلاثة .

إن شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية ممثلة في لجنتها التنفيذية تؤمن إيماناً قاطعاً بأن المواصفات والمقاييس أصبحت ضرورة ودخلت الحاجة إليها حيز الاضطرار لتفعيل قوانينها ولوائحها في كل منحى من مناحي حياتنا اليومية ، لا سيما في مجال المعدات والأجهزة الكهربائية ، نظراً لأن الاهتمام بالمواصفات والمقاييس أصبح يمثل خدمة حقيقية للصناعة الوطنية والسلع المستوردة ، ليحصل المستهلك في نهاية المطاف على المنتج الذي يناسبه والذي يتميز بوجود الحد الأدنى على أقل تقدير من المواصفات المطلوبة ، وكما نعلم جميعاً بأن الهيئة لم تنشأ إلا لحماية المستهلك ودعم الصناعة الوطنية والمحافظة على مستوى المنتجات ، وكما نعلم بأن حرص الهيئة يكمن ليس في تحقيق المواصفات والمقاييس العالية والكاملة التي تضع أعباء على المستهلك بقدر سعيها لتحقيق الحد الأدنى المطلوب الذي لا يمكن التنازل عنه من المواصفات التي تحفظ حق المستهلك وتضمن سلامته .

رؤى الشعبة حيال تطبيق المواصفات والإشتراطات الفنية :

تتمثل رؤى شعبة المعدات والأجهزة الكهربائية حول تطبيق المواصفات والمقاييس والإشتراطات الفنية على المعدات والأجهزة الكهربائية في النقاط التالية :

أولاً المناخ التنظيمي للهيئة :

لأبد من الإشارة إلى المناخ التنظيمي للهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس المطبق حالياً وآليات التنفيذ مع الأجهزة المختلفة ، ومدى مساهمة هذا المناخ في خدمة عمل الهيئة لقيامها بالدور الملح والاضطراري لكي تتجاوز سوء الفهم الذي يعتقده البعض باعتبار أن ملفات المواصفات والمقاييس مجرد أوراق تزدان بها الأرفف ؟ بدليل أن هناك اثني عشر مواصفة قياسية معتمدة خاصة بالكهربائيات والإلكترونيات لم تعلم الشعبة عنها شيئاً ولم تشارك الشعبة في عضوية اللجان الفنية الرئيسية التي تولت وأعدت هذه المواصفات وبالتالي لم تدلي برأيها أو إبداء ملاحظاتها في هذه المواصفات خلال فترة إعدادها كدراسة مشاريع قبل اعتمادها وإصدارها كمواصفة ، والسؤال الذي يطرح نفسه هل هذه المواصفات المتعلقة بالكهربائيات والمعتمدة من قبل الهيئة أصبحت ملزمة ولا بد من تطبيقها ؟ فإذا كانت الإجابة بنعم ، فهناك سؤال آخر هل لدى الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس من الإمكانيات البشرية والمادية والفنية التي تؤهلها للقيام بتطبيق إلزامية هذه المواصفات ؟ .

ثانياً إمكانيات ودور الهيئة :

إن العبء الذي تتحمله الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس كبير جداً ، وبالتالي تصبح مهمة إرضاء وتحقيق مصالح جميع الأطراف (المستهلك – المستورد – المنتج) لتوازن المعادلة أمر شائك ومعقد ما لم تتوفر للهيئة كافة الإمكانيات اللازمة للقيام بهذه المهمة ، وبالتالي تكامل دور الهيئة مع الجهات الرقابية المعنية هو الأساس في القضاء على انتشار السلع والبضائع المقلدة أو المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات المعتمدة كما يعتمد ذلك على زيادة وعي الشركات المنتجة أو شركات الاستيراد والموردين بأهمية إتباع والالتزام بالمواصفات القياسية عند التصنيع أو الاستيراد بما يعود عليهم من ثقة المستهلك وتحسين روح التنافس في الأسواق .

ثالثاً المستهلك :

يمثل قطاع المستهلكين أهمية بالغة للهيئة ، بل ومن أجله أنشأت هذه الهيئة ووضعَت المواصفات ، وإن تفاعله وحرصه على تطبيقها والإدلاء برأيه وحرصه على حقوقه من أكبر المعينات لتطبيق مواصفات تضمن سلامته .

رابعاً الدور الإعلامي :

إن الإعلام له دور كبير في خلق وعي مجتمعي يحسن المناخ والبيئة لثقافة المواصفات والمقاييس ؛ وأثره على صحة وسلامة المنتج ، بما يحقق مصلحة المنتج الإقتصادية وتسليط الضوء على القيمة التي تحملها علامة الجودة باعتبارها علامة فارقة بين المصنف وغيره .

المشكلة :

أفي العقدین الآخرین ونتيجة لتسحن الأوضاع الإقتصادية بالبلاد ، والتطور الكبير الذي حدث في مجال الإتصالات ، أصبحت المعلومات عن السلع متاحة من مختلف أرجاء المعمورة ، كما أن تطور وسائل البيع ولشراء وتحويلات الأموال أتاح فرصة الإستيراد من كثير من دول العالم ، وبالتالي دخلت البلاد سلعاً كهربائية كثيرة ومتنوعة ، منها الجيد ومنها الرديء ، وكذلك البالغ في الرداءة ، وتسببت هذه السلع الرديئة في الكثير من الأضرار المادية ، ومنها ما عرض حياة بعض الناس للخطر ، وظهرت حرائق المباني لأول مرة في تاريخ السودان ، بسبب رداءة مواد التوصيلات الكهربائية ، وتمديدات الشبكات ، ولما كانت الهيئة القومية للكهرباء تقوم بأعمال التمديدات بصورة مباشرة في السنوات الأخيرة فيقع عليها واجب حسن الإختيار .

أولاً: دور وزاره التجارة الخارجية.

تعولّ شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية الكثير على هذه الوزارة ، خاصة فيما يتعلق بتطبيق ضوابط الإستيراد ، والأسس الكفيلة بخلق مناخ معافى لإستيراد المعدات والأجهزة الكهربائية ، يخدم مصالح المستوردين ويطمئن له المستهلك ، وذلك على الرغم من سياسة التحرير المطبقة حالياً .

ثانياً : دور الإدارة العامة للجمارك.

لما كانت الإدارة العامة للجمارك خط الدفاع النهائي لدخول السلع ، من المؤمل أن يكون لها دور كبير في مراعاة الجودة والمواصفات ، وقد يرى البعض أن تسهيل دخول البضائع والسلع الجيدة ومراعاة تخفيض الرسوم للوكلاء المسجلين (كما كان في السابق) ، سيكون له أثر إيجابي كبير جداً في الحد من دخول السلع المغشوشة أو المقلدة أو الرديئة إلى أسواقنا .

ثالثاً : دور المستوردين.

إن دور المستوردين والمصنعين المحليين للأدوات والأجهزة الكهربائية يعتبر حجر الزاوية في خلق سوق سليم وإستيراد وتصنيع محلي صحيح ومتميز بوجود سلع يطمئن لها كل مستهلك ، ولكي يتحقق ذلك لا بد للمستوردين والمصنعين المحليين والأجانب من الإلتزام بالموصفات القياسية والإشترطات الفنية التي تحددها الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس لكل صنف وكل نوع ، حرصاً في المقام الأول على إبتغاء مرضاة الله سبحانه وتعالى ثم إرضاء ضمائرهم وتحقيق رغبات المستهلك .

رابعاً : دور الهيئة السودانية للمواصفات و المقاييس.

ينبغي على الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس إصدار المواصفات القياسية والإشترطات الفنية اللازمة وجعلها ملزمة لكافة المتعاملين في مجال استيراد أو تصنيع المعدات والأجهزة الكهربائية مع المتابعة الدقيقة والرقابة المشددة في تطبيقها ، على أن تكون هذه المواصفات القياسية والإشترطات الفنية ملائمة للظروف المحلية ، مؤكدة الحد المقبول من السلامة والجودة والتكلفة ، ولما كان للأمر من تعقيدات فنية متشعبة ، فلا بأس من الإستعانة ببيوت الخبرة المتخصصة في هذا المجال تحده من اشترطات وأسس.

خامساً : دور شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية:.

يأتي نشاط شعبة مستوردي المعدات والأجهزة والكهربائية كأحدى مؤسسات المجتمع المدني مكملاً لعمل الأجهزة الحكومية لاسيما تلك ذات العلاقة بالمستوردين وحماية المستهلك لذلك ، تمارس الشعبة دوراً هاماً في تنشيط جهود تلك الجهات وتفعيل دورها والإسهام في تذليل الصعوبات التي قد تعترضها والعمل على خلق مجتمع استهلاكي واعي وقادر على حماية نفسه ، وقاعدة من المستوردين تعمل في إطار أسس سليمة تقوم عليها عملية إستيراد تلك السلع ، وذلك لتحقيق المصالح الخاصة والعامة وترسيخ الضوابط لأخلاقيات المهنة والقواعد والسلوك .

والقيم التي تعمل من أجل تحقيقها الشعبة كثيرة ومتعددة ، يأتي في مقدمتها سعي الشعبة لضبط الإستيراد وفق المواصفات والمقاييس التي تضمن جودة المنتج وضمانه وصلاحيته ، وحتى يتثنى ذلك فإن الشعبة تسعى جاهدة للقيام بحملات توعوية مكثفة في ظل وجود مواصفات وإشتراطات فنية ملزمة للسلع المستوردة والمنتجة محلياً ، والآليات التي سوف تنفذها الشعبة في هذا الصدد تتمثل في الآتي:

1 – إقامة ندوات ومحاضرات لأعضائها تناقش الأسس السليمة للإستيراد ، وتبين أن الإستيراد مهنة ذات نفع متعدد أو ضرر متعدد ، تجمع بين نفع الدنيا والآخرة أو ضرر الدنيا والآخرة ، كما تبين خطورة الغش التجاري وخطورة إستيراد السلع الغير مطابقة للمواصفات ، حيث أن الضرر في هذه الحالة ضرر خاص وضرر عام وهذا أخطر ، ويشجع وكلاء الشركات والمنتجين على إقامة إستثمارات ورعايتها .

2 – إقامة علاقة وطيدة بين الشعبة والهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس تقوم على التشاور والتحاور والتفكير والتعاون البناء مع الهيئة في وضع ضوابط فعالة تضمن تحقيق إستيراد سليم وصحيح ومعافى من كل أوجه الغش التجاري ، رغم عدم الإستجابة الفورية من الهيئة ، والشاهد على ذلك تأخر إنعقاد هذه الورشة لعدة شهور .

3 – إنشاء وحدة إعلامية فعالة وذلك بالتعاون مع الأجهزة المختصة ، تعمل على ترويج القيم والأخلاق المهنية العالية ورفع مستوى الوعي التجاري ويرشد إلى كل ما هو مفيد ويوضح للجميع حجم الضرر الذي ينتج من إستيراد سلع غير مطابقة للمواصفات .

4 – عقد ورش عمل متخصصة في هذا المجال (الكهربائيات) تضم مجموعة من شعبة الكهرباء ومهندسين كهربائيين وفنيين كهربائيين وممثلين عن الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس ، وذلك لتوضيح أوجه الخلل في بعض السلع التي يتم إستيرادها والغير مطابقة للمواصفات والمقاييس .

5 – إتاحة الفرص للمستوردين بالمشاركة في المعارض والمؤتمرات المتعلقة بالمهنة ، كما حدث في شهر مارس المنصرم ، إذ نظمت الشعبة سفر وفد من كبار التجار المستوردين للمشاركة في معرض القاهرة الدولي ، ووجد هذا الوفد كل الترحاب والإهتمام من السلطات المصرية والمصنعين المصريين .

6 – كما عرف شعبنا وخاصة أصحاب الأموال منه بحسن الخلق والإبتعاد عن الجشع ، فإن وجود ميثاق شرف يلزم جميع المستوردين بحسن إختيار السلع المأمونة هو ما تسعى إلى تحقيقه الشعبة .

وأخيراً إن شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية تعمل لحماية أعضائها ، وذلك بالحفاظ على مكتسباتهم وحقوقهم ، والنأي بهم عن الإستيراد الخطير والضرار الذي يهدم المجتمعات ويضر بإقتصاد البلاد ، إذ أن الضرر يشمل الجميع ولا خير فينا إن لم نقوم محيط المهنة والعمل الذي نمارسه .

٧٥٥:

*- ومن هنا نبين أن وجود مواصفات قياسية واشتراطات فنية تؤدي إلى ضبط الأسواق بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني وليس كما يفهمه بعض المستوردين من فتح السوق بلا ضوابط ولا شروط وان الغش والتقليد والبضائع الرديئة سوف يعرض من يتعامل بها إلى خسارة مؤكده بعدم السماح بدخولها من جهة وتعرضه إلى غرامات وجزاءات مادية من جهة أخرى .

*- وأيضاً وجود مواصفات قياسية تعمل على حماية المستهلك ولا يقتصر ذلك على حمايته من السلع الرديئة والمغشوشة بل حتى من الأخطار التي لا يشعر بها مثل الأخطار الصحية و البيئية.

٧٥٦:

ما سبق ذكره تأتي الحاجة الماسة إلى وجود مواصفات قياسية واشتراطات فنية للأجهزة والمعدات الكهربائية توضع من جانب الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس بمشاركة كافة الجهات المعنية وذلك لتوفير القدر اللازم من التعاون لإصدارها على أسس متينة وحازمه تؤدي إلى الارتقاء بجوده الأداء وتوفير عنصر السلامة في المعدات الكهربائية لضمان أقصى درجات الحماية للأفراد والنظم التي ترتبط بها أو تدخل في تركيبه . وأيضاً لابد من وجود الكادر المؤهل علمياً وعملياً والكافي للتحقق من تلك المواصفات والاشتراطات وأيضاً إجراء الاختبارات اللازمة لضمان جوده السلع وذلك بتوفير المختبرات والمعامل لذلك ، وبالسريعة الكافية كي لا يتأثر المستورد بتأخر عملية الفحص .

الخلاصة:

1 - تتطلع شعبة مستوردي المعدات والأجهزة الكهربائية إلى وجود بيئة مناسبة لعمل الهيئة حتى تتمكن من القيام بدور متميز يرضي تطلعات الجميع ويحقق طموحات الهيئة التي بلا شك سوف تكون في مصلحة المستهلك والمنتج والاقتصاد الوطني .

2- الضرورة الملحة بأن تقوم الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بإصدار مواصفات قياسية وإشتراطات فنية تحقق على الأقل الحد الأدنى من الجودة والسلامة المطلوبة ، مع مراعاة المعايير الدولية في ذلك ، وأن لا تشكل عبئاً كبيراً من حيث التكلفة على المستهلك .

3 - يجب أن تكون المواصفات الصادرة عن الهيئة بصورة مبسطة وغير معقدة ، حتى تتمكن كافة الجهات من فهمها وتنفيذها والإستفادة منها (المصنع - المستورد - المستهلك) .

4 - لقد أصبحت السلع التجارية والمنتجات الاستهلاكية خاصة في مجال المعدات والأجهزة الكهربائية هدفاً إلى التقليد المتقن مما ألحق الكثير من الضرر والأذى المادي والمعنوي والجسدي بالمستهلكين ، والمستوردين لذا ستحرص الشعبة بالعمل بشتى الطرق والوسائل المتاحة للمساهمة في الحد من الغش والتقليد وذلك بالتعاون البناء مع جميع المعنيين بالأمر .

- 5- إنطلاق حملة إعلامية منظمة لتبصير المستورد والمستهلك بأهمية المواصفات ، وضرورة الإلتزام بالمعلن منها ، كذلك إيجاد وحدة تسويق بالهيئة للتبصير بأعمالها والرد على إستفسارات عملائها ، وعلى الهيئة أن تقوم بتوفير وإتاحة الخدمات التالية :
- الميكنة الشاملة لأنشطة وخدمات الهيئة.
 - وجود موقع إلكتروني للهيئة متطور يسمح بإتاحة الخدمات وبيعها بنظام التجارة الإلكترونية.
 - قواعد بيانات لخدمات الهيئة وإتاحتها على الموقع الإلكتروني.
 - دلائل المواصفات القياسية المعتمدة .
 - دليل المواصفات الملزمة.
 - دليل السلع الحاصلة على علامة الجودة السودانية .
 - خريطة إلكترونية للمنشآت الحاصلة على نظم إدارة الجودة والبيئة والصحة والسلامة
- 6 - إن تكامل دور الهيئة مع الجهات الرقابية المعنية هو الأساس في القضاء على انتشار البضائع المقلدة أو المغشوشة أو غير المطابقة للمواصفات المعتمدة ، كما يعتمد ذلك على زيادة وعي الشركات المنتجة أو شركات الاستيراد والموردين بأهمية إتباع والالتزام بالمواصفات عند التصنيع أو الاستيراد بما يعود عليهم من ثقة المستهلك وتحسين التنافسية في الأسواق .

7 - إن قيام الهيئة بإصدار المواصفات القياسية الوطنية يسبقه خطوات عديدة لإعداد هذه المواصفات تعتمد أساساً على تعاون الجهات المعنية سواء بدراسة مشاريع المواصفات قبل إصدارها أو مشاركة هذه الجهات في تشكيل اللجان الفنية الرئيسية التي تتولى إعداد هذه المواصفات ، لذا تتطلع الشعبة بأن يكون لها دور ملموس وأن تكون طرفاً فاعلاً في هذا الشأن .

8 - إن عملية وضع مواصفات قياسية للسلع بالرغم من أهميتها القصوى وحاجتنا الماسة لها تخضع إلى عمليات مطولة تأخذ الكثير من الجهد و الزمن ومن المعلوم لنا أن السوق لا ينتظر ولا بد لنا من الإسراع في وضع ضوابط مبسطة عبارة عن اشتراطات فنية تصدر في أسرع وقت ممكن بعد موافقة كل الأطراف المعنية وذلك دون إهمال .

9 - سرعه الشروع في وضع المواصفات القياسية مع توفير المختبرات اللازمة لضبط واختبار كفاءة الأداء .

10 - إن وجود تشريعات وقوانين في مجال المواصفات والمقاييس لا تعني القضاء على الممارسات المخلة بحقوق المستهلك ، فلا بد من وجود أجهزة حكومية قوية تراقب التنفيذ وتطبق القوانين بشكل صارم وجاد . ، فكيف يكون لنا هيئة مواصفات ومقاييس ولا يوجد تطبيق للقوانين من الأصل ؟ علماً بأن هناك الكثير من البضائع والسلع ذات الجودة المتدنية جداً والضارة بصحة وسلامة الإنسان تدخل إلى أسواقنا نظراً لعدم تطبيق القوانين ، وطبقاً لقوانين المواصفات والمقاييس فإن الهيئة جهاز تشريعي خدمي وفي نفس الوقت تتولى متابعة تطبيق ما صدر من مواصفات قياسية مع الأجهزة الرقابية المعنية ، وهذه أكثر الخطوات دعماً للجهات الرقابية والموردين والمصنعين للالتزام بالعمل طبقاً لما تنص عليه هذه المواصفات وهو ما يؤدي إلى توحيد أساليب الرقابة والفحص المختلفة ، بالإضافة إلى الفرد المثقف استهلاكياً ، فالوعي الاستهلاكي لدى الجمهور يعد المحور الرئيسي في تثقيف حماية حقوق المستهلكين ، بالإضافة إلى دور وسائل الإعلام المختلفة في المساهمة في تثقيف المستهلك وخلق المناخ الاستهلاكي السليم ..

11- تحديث وإنشاء واستكمال معامل الهيئة لتغطي كافة الاختبارات والمعايير لمختلف القطاعات مع اعتماد معامل الاختبارات والمعايير الصناعية وفقاً للمعايير الدولية لتحقيق الاعتراف المتبادل بالشهادات الصادرة عن معامل الهيئة تفادياً لازدواجية الفحص والاختبار وتوفير النفقات تيسيراً على المصدرين والمستوردين ، كما نقترح في هذا الصدد ضرورة إيجاد سبل لتشجيع برامج هيئة المواصفات والمقاييس لمشاركة القطاع الخاص في إنشاء وتشغيل بعض المختبرات والمعامل الخاصة بالاختبارات الفنية ، واعتماد هذه المختبرات من قبل الهيئة وهو ما يضمن مصداقية وأسعة لأنشطة ونتائج فحص هذه المختبرات ويعطي الثقة بخدمات الفحص والاختبار الصادر عنها ، ويضمن كفاءة هذه المختبرات وتحقيق الاعتراف بنتائجها ، حيث إن هذا الأمر يشجع القطاع الخاص للاستثمار في مجال المختبرات وبالتالي يساهم في تأسيس بنية تحتية متكاملة للجودة في الدولة.

12 - تحصل الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس رسوماً سواء من المنتجين المحليين أو المستوردين مقابل خدماتها ، وفي بعض الحالات قد تكون هذه الرسوم باهظة ومؤثرة كما في حالات التصديق على شهادات الوارد ، وإذا كان المرء يجد العذر للهيئة لهذا التحصيل في بداية مشوارها لإقامة البنيات التحتية من معامل ومباني ، فإننا نأمل وبعد إقامة الكثير من هذه المنشآت أن تقوم الهيئة بتخفيض هذه الرسوم لأدنى حد ممكن لتشجيع أي راغب في خدماتها ، بالإضافة للملزمين قانوناً من الفحص ، وتتولى الدولة تغطية منصرفات تشغيل الهيئة لما لها من أهمية .

13 - كما يعلم الجميع أن مواءمة المواصفات الوطنية مع المواصفات الدولية يعتبر أمراً في غاية الأهمية ، لذا فإننا نتطلع بأن تعمل الهيئة السودانية للمواصفات والمقاييس بإصدار أو تبني مواصفات قياسية متوائمة مع المواصفات الدولية ، نظراً لأن ذلك سوف يساعد على تسهيل التجارة البينية مع دول العالم الأخرى وتخفيف الحواجز الفنية أمام التجارة.

والله من وراء القصد ،،